Journal of Language Studies Vol.8, No.6, 2024, Pages (18-37)
DOI: https://doi.org/ 10.25130/Lang.8.6.2

ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

Morphological objections to ibn Kamal pasha in his book: ALflan in explanig Al maran

Prof. Dr. Madhoor Mahmood Abas AL-Hashmaui*
Tikrit University –college of Education for Human sciences
mama@tu.edu.iq

Received: 14 / 4 / 2024, **Accepted:** 23 /5 /2024, **Online Published: 30/6/2024**

Abstract

Class itications in the sciences of the Arabic language abounded ,especially in the fourth Century AH and the science of morphology had a share of those class I if cations ,due to the matunity of linguistic studies in the century ,in addition ti the abudance of explantions on thise class ifi cations ,and an example of AL-shafi'a in the science of mor phology and its explanations ,and mara'al –Arwah in mor phology ,these explanations were distinguished by alarge number of objections responses ,and morphological comments

This research deals with the morphological objections of ibn kamal pasha(died94AH) in the book: AL-falah fi sharh alMarah ,which is an explanation of al-marah in morphology by Ahmed bin masoud (died 700AH) .ibn kamal pasha adopted someof the foundations in his objections including hearing ,and logy, and reasoning He was successful in many

* **Corresponding Author**: Dr. Madhoor Mahmood**, Email**: mama@tu.edu.iq
Affiliation: Tikrit University - Iraq
© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

objection issues and he mostly followed the Arabig scholars who preceded him on the grounds that hearing and languages (dialects) fall within the limits of morphological anomalies due to their departure form analogy.
Key words: responses, morphology, objection, reasoning, foundation, hearing

الاعتراضات الصرفية لابن كمال باشا (ت940هـ) في كتابه الفلاح في شرح المراح

أ. م. د. مظهور محمود عباس الحشماوي

جامعة تكريت ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

المخلص

كثُرت المصنفات في علوم اللغة العربية ، لاسيما في القرن الرابع للهجرة ، وكان لعلم الصرف حظ من تلك المصنفات ؛ لنضوج الدراسات اللغوية في هذا القرن ، فضلاً من كثرة الشروح على تلك التصانيف ، ومثال على ذلك ، الشافية في علم الصرف وشروحها ، ومراح الأرواح في الصرف ، وتميَّزت هذه الشروح بكثرة الاعتراضات والردود والتعليقات الصرفية .

يتناول هذا البحث الاعتراضات الصرفية لابن كمال باشا (ت940هـ) في كتابه : الفلاح في شرح المراح ، وهو شرح على المراح في الصرف ، لأحمد بن مسعود (ت بحدود 700هـ) ، اعتمد ابن كمال باشا بعض الأسس من مسائل الاعتراض وهو متابعٌ في الغالب من سبقه من علماء العربية ، على انَّ السماع واللغات (اللهجات) يقعان ضمن حدود الشواذ الصرفي لخروجهما عن القياس.

الكلمات الدالة : الردود ,الصرف ,الاعتراض , التعليل ,الأسس ,السماع

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد سيِّد الأولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد : فقد شرَّف الله ـ سبحانه وتعالى ـ لغة العرب ، إذ نزَّل بها القرآن الكريم ، كلام الله على نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) بلسان عربي مبين ، وقد أثرى القرآن الكريم لغة العرب بكثرة الألفاظ والمشتقات ، والدلالات المختلفة ، فكثرت مؤلفاتها وتعددت مستوياتها في النحو والصرف والصوت والدلالة ؛ خدمة للغة القرآن الكريم ، الذي تكفل الله ـ سبحانه وتعالى بحفظه ، إذ قال عز من قائل : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر/9].

بدأت العناية باللغة العربية بوقت مبكرٍ ، لا سيما بعد شيوع ظاهرة اللحن في قراءة القرآن ، إذ أخطأ بعضهم في قراءة القرآن على أنَّ هذا اللحن لا ينحصر في الإعراب والنحو بل في المستوى الصرفي منه ، إذا ما علمنا أنَّ الصرف يُعنى ببنية المفردات وما يحدث فيها من تغيير ، وأثر ذلك على المعنى .

بدأت العناية بالدراسات الصرفية مبكرًا ، كالنحو بدءًا من سؤالات نافع بن الأزرق لعبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) ، ولدواعٍ ذكرناه أيضًا ، ولسنا بصدد البحث في نشأة الدراسات الصرفية ، بقدر تعلق الأمر بمراحل النشأة وتطور الدرس الصرفي ، ومعروف أنَّ الصرف قد نضج في القرن الرابع للهجرة وبمؤلفات منفردة كـ : التصريف للمازني ، وشرحه المنصف لابن جني ، والتكملة لأبي علي الفارسي .

تمَّيز القرن الثامن للهجرة بالمصنفات الصرفية ، لاسيما التعليمية ، منها على سبيل المثال : المراح في الصرف لأحمد بن مسعود ، بشروحه المتعددة ، وتميزت تلك الشروح عموماً بكثرة الاعتراضات والردود والتعليقات على المصنفين وغيرهم ممن سبقهم ؛ لتعدد الأسس المعرفية عند الصرفيين المتأخرين ، لاسيما الشرَّاح ، إذا ما علمنا أنَّ الدرس الصرفي في تلك الشروح قد تجاوز مرحلة المنهج التعليمي إلى تفسير العلل والخوض في السماع والقياس .

وفي بحثي عن عنوان في الصرف ، وقفت عند شرح من شروح المراح في الصرف ، وهو الفلاح في شرح المراح ، لابن كمال باشا ، فوجدتُ جهدًا علميًا طيّبًا ، انماز بكثرة الاعتراضات والتعليقات على المصنف وعلى غيره ، فكان العنوان ((الاعتراضات الصرفية لابن كمال باشا(ت 940هـ) في كتابه : الفلاح في شرح المراح)) .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أنَّ يقسّم على مقدمة وأربعة مطالب ، جعلت المطلب الأول في : أبنية الأفعال ، والمطلب الثاني كان في أبنية المشتقات ، والمطلب الثالث في الإعلال ، وأما المطلب الرابع فكان في الحذف غير القياسي ، واعتمدت على كثير من مصادر اللغة والصرف ، من أبرزها : الكتاب لسيبويه ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، والمنصف لابن جني ، والصحاح للجوهري ، وعلل النحو لابن الوراق ، وشرح المفصل لابن يعيش ، والممتع في الصرف لابن عصفور ، وشرح الشافية للرضي ، وشذا العرف للحملاوي ، والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة ، وبحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب .

وقد تتبعتُ الاعتراضات الصرفية لابن كمال باشا في شرحه ما أمكننا القيام به ، فإن أنجز فبفضل الله ، وإن كانت الأخرى فكل إنسان مخطئ ومصيب ، وقد تعمدت الصواب ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، والله وراء القصد ، وهذا حسبُنا ، والحمدُ لله ربَ العالمين .

المطلب الأول : اعتراضه على أبنية الأفعال :

1. اعتراضه على شواذ الفعل (أبى . يأبى) ؛ كونه من الباب الثالث :

المعروف لدى الصرفيين أنَّ الباب الثالث للفعل الثلاثي المجرد : هو ما كانت عينُهُ مفتوحة في الماضي والمضارع ، وهو حلقي العين واللام ، إذ ما علمنا أنَّ حروف الحلق الستة تخرجُ من أسفل الحلق ، وفي نطقها عسرٌ ، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ، كانت الفتحةُ هي المناسبة لحروف الحلق ؛ لتعدل خفتها ثقل هذه الحروف . (ينظر: الرضي الاسترابادي ، 1975م، 119/1، وعضيمة ، 1999م ، 179، والحملاوي ، د.ت، 22).

وعلّل ابن جني (ت392هـ) ذلك بقوله : " لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة " . (ابن جني ، د . ت ، 143/2، وينظر :الرضي الاسترابادي ، 1975م 12/1، الحشماوي ، مظهور ، 2022، 59) .

وتناول صاحب : (المراح في الصرف) ذلك في معرض حديثه عن دعائم الأبواب ، على أنَّ الباب الثالث لا يدخل في دعائم الأبواب ، وانعدام مجيئه بغير حروف الحلق ، وإنَّ (ركن . يركنُ وأبى . يأبى) من اللغات المتداخلة والشواذ . (ينظر: أحمد بن مسعود، 1420هـ ، 45).

وذكر بعض شراح المراح ذلك كون الفعل (أبى . يأبى) من الشواذ ؛ لانعدام شروط وجود حروف الحلق ، والمراد بالشاذ : ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . (ينظر: الجاربردي ، 2013، 274).

وأما ابن كمال باشا (ت 940هـ) فذكر موضحاً معنى تداخل اللغتين للفعل (رَكَنَ يَركَنُ) ، على أنَّ : رَكَنَ يَرْكنُ) ، بمعنى : مال ، كنَصَرَ ينصُرُ لغة . وركِن يَركَنُ كعَلِمَ يَعْلَمُ لغة أيضًا ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من الثاني ، وقد اعترض على من قال إنَّ (أبى) بمعنى (منع) ، بقوله: " وما قيل من أنَّ أبى بمعنى امتنع وهو فرعٌ منه وفيه حرف حلق محمل عليه فضعيف ؛ لأنَّ وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر إلى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجله" . (ابن كمال باشا ، 1959، 18، وينظر : الجاربردي ، 2013، 60) .

يبدو أنَّ ابن كمال باشا قد وُفِّق في اعتراضه على من حمل الفعل (أبى) على معنى (منع) ؛ لوجود حرف الحلق في معنى الفرع ، فهو بهذا رافض لعلة المنطق ومنتصرًا لمنطق اللغة .

ويبدو أنَّ هناك خلافاً في فتح عين المضارع في ماضي (أبى) ، فسيبويه (ت180هـ) يرى أنهم :" قالوا : أبى يأبى فشبَّهوه بيقرأ ، وفي يأبى وجه آخر : أن يكون فيه مثل : حسِب يحسِب فُتحا كما كُسرا " . (سيبويه ، 2009م ، 105/4، وابن جني ، د.ت ، 160/3) .

وقد وجّه الثماميني (ت 442هـ) ذلك على أنَّ في (أبى يأبى) توجيهات عديدة ، منها : إنما فتحوا عينه ؛ لأنَّ فاءهُ همزة وهي من حروف الحلق وهذا غلط ؛ لأنَّ حروف الحلق ، إنما تؤثر إذا كانت متحركة عيناً أو لاما ، والهمزة ها هنا في (يأبى) ساكنة ، وهي فاء وهي غير مؤثرة ، وقيل : إنما فتح لأنَّ لامه ألف ، والألف من حروف الحلق ، وهذا أيضاً قول ليس بالجيد ، وقيل : إنما فتح تشبيها له بنظيره وهو : منع يمنع ؛ لأنَّ الإباء المنع ، وقيل : إنما فُتح على طريق الغلط توهموا ماضيه على (فعِل) فجاء في المستقبل (يَفْعَل) وهذا وجه جيد . (ينظر: الثماميني ، 1999م ، 434).

لا يمكن لنا أن نفهم كيف يكون منهم الغلط والتوهم إلّا إذا كان الفعل قد جاء على لغتين ، الأولى : أبَى يأبِي ، من الباب الثاني ، والثانية (أبِي يأبى) من الباب الرابع .

ويبدو أنَّ عله التشبيه ، قد ذكرها ابن دستوريه (ت 347هـ) وحملها على الغلط أيضاً ، بقوله : " والذي يذهب إليه في قولهم : (أبى يأبى) ، أنهم غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه ، مما ينفتح لحروف الحلق ، وهو قولهم : مَنَعَ يمنع ؛ لأنَّ الإباء ممتنع ، فنظيره ، قولهم : يَذَرُ بفتح الذال ؛ لأنه بمعنى : يَدعَ ، وإن لم يكن فيه حرف من الحلق وهو شاذ" . (ابن دستوريه ، 1998م ، 35) .

ويبدو أنَّ حملهم لأبى بمعنى (منع) بعيدًا عن منطق اللغة ، وهذا ما أنكره واعترض عليه ابن كمال باشا .

2. اعتراضه على قياس تداخل اللغتين في الأفعال :

من تداخل اللغات قولهم مثلًا : فضِل يفضُلُ ، وهو نتاج قولهم : (فَضَلَ ـ يفضُل) ، بفتح العين وضمها في المضارع ، و(فَضِل ـ يَفْضَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وركّبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا : فضِل يفضُل . (ينظر: الثماميني ، 1999م ، 441) .

ويبدو أنَّ هناك خلافًا في مسألة تداخل اللغات في أبنية الأفعال ، بين كونه شاذًا ، أو لغة ، وذهب ابن جني إلى كونها لغات تداخلت : " فأما من قال : تدوم وتموت فإنه جاء بها على : فعِل يفعُل ونظيرها : فضِل يفضُل ، ... وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت " . (ابن جني ، 1954، 256، وينظر: ركن الدين الاسترابادي ، 2004م ، 281/1 ، والجاربردي ، 2013، 63) .

وقف أحمد بن مسعود عند ذلك ، وذكر أنَّ كرُم يكرُم ، لا يدخل في الدعائم ، وكذا حسِب يحسِب وجاء (فعِل يفعُل) على لغة من قال : كدت تكاد ، وهي شاذة ، كـ : فَضِلَ يَفضُل . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 46).

وقد اعترض ابن كمال باشا على بعض شراح المراح ، الذين حكموا بمخالفة القولين : التداخل والشواذ ، بقوله : " وأقولُ : لا مخالفة بينهما ؛ لأنَّ تداخل اللغتين ليس بقياس ، إذ القياس عدم تداخل اللغتين كونه شاذًا لا محالة " . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 19) . فهو يرى أن تداخل اللغتين من الشواذ ، إذ ما علمنا أنَّ الشاذ ما خالف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ، فالسماع واللغات تدخل في الشواذ الصرفي ، كونهما خالفتا القياس .

أما كون تداخل اللغتين من الشواذ فهو ما ذكره سيبويه بقوله : " وقد قال بعضُ العرب : كدت تكاد ، فقال فعِلتُ تفعُل ، كما قال : فعلت أفعل ، وكما ترك الكسرة ترك الضمة ، وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابه ، كما أنَّ : فضِل يفضُل شاذ من بابه " . (سيبويه ، 1988م ، 40/4، وينظر: ابن الأثير ، 1420هـ ، 399/2. 400).

3. اعتراضه على فتح همزة الأمر من مضارع (يُفعِل) :

تناول علماء اللغة العربية همزة الأمر ، على أنَّ الأمر يؤخذ من المضارع ، وطريق أخذه أن تبتدئ بالثاني متحركًا بعد حذف حرف المضارع ، فيستغنى عن الهمزة وأخواتها ، كـ : دَحرِجْ في يُدحرِج ، وإن كان ساكنًا يؤتى بالهمزة مضمومة لو ضُمّت عين المضارع ، نحو : أنصُر في يَنصُر ، ومكسورة لو كُسِرت هي أو فتحت ، نحو : اِضرِب ، واِمنَع ، في : يضرِب ، ويمنَع ، فأما أَكرِم ، بفتح الهمزة ، في قولهم : يُكرِم ، فلأنَّ الأصل فيه : يُؤكرِم بالهمزة ؛ حُذِفت لاستثقال توالي همزتين .(ينظر: عبد القاهر الجرجاني، 1987م، 54، عضيمة ، 1999م ، 186) .

وتناول هذا الموضوع صاحب المراح وقد كان متابعًا لعلماء العربية ، إذ جاء عنده أنَّ علة فتح همزة الأمر في نحو : أفعِل " لأنه ليس من ألف الأمر ، بل ألف القطع ؛ لأنه محذوف من تُكرِم وحُذفت لاجتماع الهمزتين ، في : أُكرِم ؛ لأنَّ أصله : أُأَكرِم " . (أحمد بن مسعود ، 1410هـ ، 114. 115) .

وعزا بعض شراح المراح فتح الهمزة في نحو : أَكرِم ، إلى دفع الالتباس بقوله : " إذا أصله تؤكرِم بالهمزة ؛ لكون ماضيه على أَكْرَمَ ، فجاءوا بالأمر على الأصل تفاديًا لذلك عن الالتباس بين الأمر بين الثلاثي المجرد وبينه وبين المزيد فيه ، إذ لو قيل : اِكرِم بكسر الهمزة التبس بالثلاثي المجرد " . (ديكنقوز ، 1959م ، 57).

وليس الأمر كذلك فلا التباس بين الثلاثي المزيد بالهمزة ، نحو : أكرِم ، والثلاثي المجرد ، إذ الأمر من الثلاثي المجرد على وزن (فعُل) وهو أُفعُل بضم الهمزة نحو : كَرُمَ اُكرُم ، فلا يحدث التباس بين أمر كَرُمَ ، وهو اُكرُم ، والأمر من (أُكرُم) في ما إذا كان بهمزة وصل ، اِكرم . (ينظر: عضيمة ، 1955م ، 36)

واعترض ابن كمال باشا على فتح همزة القطع في نحو : أَكرِم ، موضحًا ذلك بقوله : " زيدت همزة مفتوحة في أول : كرُم ، لتنقله إلى باب آخر فيكون أُكْرَمَ ، ومضارعه : يؤكرِم ، ک يُدحرِج ، بالهمزة إذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه ، فاجتمع في الكلمة همزتان ... فحذفت إحداهما وحذفت عن الباقي طردًا للباب ، ... ثم لما حُذِف عين المضارع لقصد بناء صيغة الأمر أُعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي حرف المضارعة ، إذ بحذفها زال المضارعة فزال حكم الاطِّراد " . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 75).

إذا فهمزة القطع المفتوحة في صيغة الأمر ، (أَفعِلّ) ، نحو : أَكرِم ، هي الهمزة المزيدة على المجرد ، كَرُم ، بعد إزالة حرف المضارعة للثقل ، في أكرم يُكرِم ، فإنه إذا أمرَ حذف الياء من يُكرِم فبقيت الكاف ساكنة ، " ولا يجوز الابتداء بالساكن ، فوجب أن ترد الهمزة الذاهبة ؛ لأنها أولى من زيادة همزة ليست مُراده في الكلمة ، فلذلك وجب ردّها دون ألف وصل ، وقد ابتدت مفتوحة على أصلها ، فقالوا : أكرِمْ زيدًا " . (ابن الوراق ، 1999م ، 559).

المطلب الثاني : أبنية المشتقات

1. اعتراضه على مجيء المصدر على وزني اسم الفاعل والمفعول :

قد يجيء المصدر على وزن اسم الفاعل أو المفعول ، كما يجيء المصدر ويراد به الفاعل والمفعول ، نحو قولهم : ماء غَوْرٌ ، أي : غائر ، ورجل عَدْلٌ ، أي عادل ، ودراهم ضَرْبُ الأمير ، أي مضروبة ، وقتلتهُ صبرًا ، أي مصبورًا ، كذلك قالوا : قم قائمًا ، والمراد : قم قيامًا ، قال الشاعر :

على حِلفة لا أشتمُ الدهر مسلمًا ولا خارجًا من فيِّ زور كلامِ

فإنَّ خارجًا في موضع : خروجًا . (ينظر: الزمخشري ، 1993م ، 277، وابن يعيش ، 2001م ، 57/4و61، وأبو حيان الأندلسي ، د.ت ، 222/7، والعيني ، 2010م ، 1721/4، الفرزدق ، 1987م ، 539).

تابع أحمد بن مسعود في مصنفه المراح علماء العربية في مجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ، كقولهم : قائمًا ، بمعنى : قيام ، وإن كان وزنه وزن اسم فاعل ؛ لأنهُ فاعل حقيقة يراد به معنى المصدر ، كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل نحو : رجل عَدْل ، أي عادل . (ينظر: ابن مسعود ، 1420هـ ، 40).

وقد اعترض ابن كمال باشا على ذلك ، وقد أنكر مجيء المصدر على وزن اسم المفعول فيما نقله عن سيبويه (ت 180 هـ) ، قال : "كما يذكر ويراد به المفعول ، نحو : قوله : " هذا خلق الله ، أي مخلوقه ، وهذا عند غير سيبويه ، وأما هو فلم يجوّز مجيء المصدر بوزن المفعول ... في مختار الصحاح ، المفتون : الفتنة ، وهو مصدر كالمعقول والمحلوف ،وقال : المعقول ، مصدر : عقل ، وقال سيبويه : هو صفة ، وقال : إنَّ المصدر لا يأتي على وزن مفعول البتة" (ابن كمال باشا ، 1959م ، 15 ، وينظر: سيبويه ، 1988م ، 97/4، والجوهري ، 1987م ، 1769/5 ، أبو بكر الرازي ، 1999م ، 234).

ويبدو من خلال كلامه أن سيبويه لم يجوّز مجيء المصدر بلفظ اسم المفعول ولا المصدر ويُراد به المفعول ، قوله : " وكذلك المعقول ، كأنه قال : عُقِل لهُ شيء ، أي حُبِس لبُّه وشُدِّد" . (سيبويه ، 1988م ، 4/ 197) . وربما وهِم ابن كمال باشا فيما نقله وغيره عن سيبويه ، فلم نجد نصًا صريحًا لسيبويه بعدم مجيء المصدر على وزن المفعول ، على أننا وجدنا نصًا لسيبويه يؤيد مجيء المصدر على المفعول ، قال : " وقد يجيء المصدر على المفعول ، وذلك قولك : لبَنٌ حلبٌ ، إنما

يريد محلوب ، وكقولهم : الخَلْق إنما تريد المخلوق ، ... ويقع على الفاعل ، وذلك قولك : يومٌ غمٌّ ورجل نَومٌ ، إنما تريد : النائم والغام " . (سيبويه ، 1988م ، 4/ 43) . فضلًا عن ذلك فسيبويه وقف عند الشاهد الشعري آنف الذكر :

ولا خارجًا من فيِّ زورَ كلام

إذ قال : " فإنما أراد به ولا يخرجُ فيما استقبل ، كأنهُ قال : ولا يخرجُ خروجًا " (سيبويه ، 1988م ، 346/1، والسيرافي ، 2008م ، 2/ 234).

وفي اعتراضه على عدم مجيء المصدر على وزني اسم الفاعل والمفعول ، أضاف ابن كمال باشا قوله : " ومنهم من ظنَّ وبعض الظن إثم أنَّ معنى قوله : ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول وأنَّ الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر ، كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول ، كما في : رجل عدل ، أي : عادل ، وهذا خلق الله ، أي مخلوقه ، وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وأنه لا يناسب المقام مع أنَ المثال المذكور خلاف ما ثبت في اللغة على ظنهم" . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 160).

لا نعلم على أي أساس أو دليل اعتمد ابن كمال باشا في اعتراضه أو إنكاره مجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ، فالمبرد (ت 285هـ) ذكر أنَّ " الفاعل يعمل على المصدر ، كما حُمل المصدر عليه ، تقول : قم قائمًا فالمعنى قم قيامًا ... وهذا قول عامة النحويين " . (المبرد ، د. ت ، 269/3، وينظر: السيرافي ، 2008م ، 234/2، والرضي الاسترابادي ، 1975م ، 1/ 176، والصبان ، 1997م ، 469/2).

2. اعتراضه على مجيء بعض أوزان المصدر للمبالغة :

قد تأتي بعض أوزان المصادر في العربية للمبالغة والتكثير ، نحو : التهذار ، والتلعاب ، والتجوال ، والدَّليلى ، جاء في الكتاب : " وذلك قولك في الهذر : التهذار ، وفي اللعب : التلعاب ... وليس بشيء من هذا مصدر فعَّلت ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعَّلت " . (سيبويه ، 1988م ، 84/4، وينظر: ابن الأثير ، 1420هـ ، 474/2، وناظر الجيش ، 1428هـ ، 3807/8) .

ورأى بعض علماء العربية أنَّ المبالغة في بعض أوزان المبالغة ، كـ : التفعال والفعِّيلى قياس مطّرد . (ينظر: ركن الدين الاستربادي ، 2004م ، 301/1، والسيوطي ، د.. ، 325/3).

وأما الرضي الاسترابادي (ت 686هـ) فمع جنوحه بإفادة المصادر للمبالغة والتكثير ، إلّا أنَّ ذلك ليس بقياس مطّرد عنده ، إذ قال : " إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي فبنيته على التفعال وهذا قول سيبويه كالتهذار في الهذر وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد" . (الرضي الاستربادي ، 1975م ، 167/1) .

وتابع أحمد بن مسعود في مصنفه علماء العربية في مجيء المصدر للمبالغة ، نحو : التهذار والتلعاب ، والحشِّيْشى والدليّلى . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 41 ـ 42) .

واعترض ابن كمال باشا على مجيء المصدر للمبالغة من المجرد قياسًا ، بقوله : " قيل إنَّ ذكر المصدر للمبالغة استطرادًا ؛ لأنَّ المراد بيان مصدر يشتق منهُ فعل ، مشتمل على معناه وزيادة ، كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك ؛ لأنَّ ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم" . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 16) .

يُفهم من كلام ابن كمال باشا أنَّ التهذار مثلًا ، ليس مصدرًا للفعل (هَذَرَ) إذ مصدره : الهَذْر ، ولا مصدرًا لـ : هذَّر ، إذا لو كان مصدرًا لهُ لكان على التفعيل ، لكن هذه المصادر جاءت على غير ما يجيء لها ، بأن زيد فيها زوائد للإيذان بكثرة المصادر وتكريره ، كما جاءت (فعَّلت) بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره ، نحو : الهذر والتهذار ، واللعب والتلعاب ، والرد والترداد ، والجولان والتجوال ، وليس في هذه المصادر ما هو على بناء (فَعَلَ) ، لكن لما أريد التكثير عُدِل عن مصادرها وزدت فيها ما يدلُّ على التكثير ، لأنَّ قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى ، كما في : خشُن الشيءُ ، فإذا أرادوا الكثرة والمبالغة ، قالوا : اخشوشن ، فهي مصادرٌ جرت على غير أفعالها . (ينظر: ابن يعيش ، 2001م ، 67/4)

ويبدو أن ما يريد قوله ابن كمال باشا أنَّ ليس في (هَذَرَ) مثلًا معنى المبالغة والتكثير الموجود في المصدر التهذار .

3. اعتراضه على التباس كسر عين اسم الفاعل من مصدر (الثلاثي) بالأمر من باب المفاعلة :

اسم الفاعل : اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم على وزن (فاعِل) للدلالة على الحدث ومن قام بهِ ، ومن مصدر غير ثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر . (ينظر: ابن مالك ، 1967م، 136، والحملاوي ، د. ت ، 61ـ 62).

ويلتبسُ أحيانًا وزن اسم الفاعِل من الثلاثي بالأمر من مضارع المزيد بالألف (فاعَلَ) ، نحو : كاتَبَ يُكاتِبُ ، كاتِبْ ، إذا ما علمنا أنَّ الأمر من الفعل المزيد ، فاعَلَ هو (فاعِلٌ) ، نحو : عاوَنَ يُعاوِن عاوِن . (ينظر: عضيمة ، 1999م، 187) .

ووجّه أحمد بن مسعود ذلك في مصنفه بأنَّ وزن اسم الفاعِل بتقدير الفتحة بعد الألف في (فاعَلٌ) يصير مشابهًا بماضي المفاعلة ، وبتقدير الضم يثقل وبتقدير الكسرة يلزم الالتباس بماضي المفاعلة ، ولكن أُبقِي مع ذلك للضرورة ، أو إنَّ اختيار الالتباس بالأمر أولى ؛ لأنَّ الأمر مشتق من المستقبل ، والفاعِل مشتق من المستقبل . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 131ـ 132).

وجاء اعتراض ابن كمال باشا على أنَّ صيغة (فاعِل) بالكسر يلتبسُ بأمر المفاعلة موضِّحًا بأنك إذا قلت : ضارِب بكسر الراء لم نعلم أنهُ اسم فاعل من يضرِب ، أو أمرٌ من المضاربة ، إذ لا اعتبار بحركة الطرف ، ولكن أبقى الكسر مع ذلك الالتباس ؛ للضرورة لعدم إمكان الفتح في (فاعِل) والضم ، ولعدم إمكان السكون ؛ لالتقاء الساكنين ، واعترض بعضُ الشارحين بأنَّ هذا الجواب ضعيف ؛ لأنَّ التزام الثقل أولى من التزام الالتباس . (ينظر: ابن كمال باشا ، 1959م ، 66) .

واعترض ابن كمال باشا على قولهم : التزام الثقل أولى من الالتباس بقوله : " التزام الالتباس سيما في قليل الوقوع يمكن دفعه ،إذ يمكن هنا دفعه بالتنوين ، أولى من التزام الثقل بالضم ، سيما بعد ألف المد ، إذ بذلك يكون أثقل ، ويدلُّ على ما ذكرنا أنهم قلبوا اليا ألفًا في مثل : مختار في الفاعل والمفعول ؛ دفعًا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديري " . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 66، وينظر: ديكنقوز ، 1959م ، 66) .

استند ابن كمال باشا في اعتراضه على علل لغوية وصوتية ، إذ يمكن أن نميز بين اسم الفاعل بوزن (فاعِلٌ) ، والأمر من المفاعلة (فاعِلٌ) بالتنوين الذي يلحق الأسماء ، وهو من أبرز علامات الاسم ، فنقول : ضارِبٌ بتنوين الباء في اسم الفاعل ، وضارِبْ بسكون الباء في فعل الأمر الذي يبنى على السكون ، وبهذا فإنَّ هناك اعتبارًا كبيرًا بحركة الطرف التي أنكرها بعضهم .

واستند كذلك في اعتراضه على علة ثقل الضم في عين اسم الفاعل ، لا سيما بعد ألف المد . (ينظر: شرح ابن عقيل ، 1980م ، 135/2) ، وحجته أنهم قلبوا الياء في صيغة (مُفتعِل) ألفٌ للثقل ، فنقول في اسم الفاعل واسم المفعول : مُختار ، وهو مع اللبس الحاصل فيه أولى من ثقل الحركة مع الياء وذكر علماء اللغة أنه لا يقع فرق بين اسم الفاعل والمفعول في نحو : مختار إلّا بالقرائن وسبب ذلك أنَّ عين الكلمة ياء متحرك ، نحو مُختيِر ، فإن كان للفاعل فهي مُخْتَيِر ، مثل مُخترِع ، وإن كان للمفعول فتقديره : مُختيَر ، مثل مُخترَع ، وعلى كلا التقديرين تقلب الياء ألفًا ، ولفظها واحد . (ينظر: ابن عصفور ، 1996م ، 409، والعكبري ، 1995م ، 396/2).

ويبدو أنَّ قرينة السياق هي التي تُعيِّن الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول نحو : مختار ، وهذه القرينة اعتمدها أيضًا ابن كمال باشا للفرق بين اسم الفاعل بزنة (فاعِل) والأمر من (فَاعَلَ) بصيغة (فاعِلْ) وهو ما سمّاه بالفرق التقديري .

4 ـ اعتراضه على عدم مجيء اسم التفضيل من لون أو عيب :

اسم التفضيل : اسم مشتق من المصدر على وزن (أفْعَل) للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر ، ويصاغ من كل فعل ثلاثي متصرف ، تام ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبني للفاعل ، ليس الوصف منه على (أفعل ـ فعلاء) بمعنى : ألّا يكون دالًا على لون أو عيب أو حِلية ؛ لأنَّ الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل . (ينظر: ابن مالك ، 1982م ، 1122/2، وخالد الأزهري 2000م ، 93/2 ، والحملاوي ، د . ت ، 66 ـ 67).

وذكر ابن مسعود في مصنفه أنَّ (أفْعَل) التفضيل لا يجيء من لون ولا عيب ؛ لأنَّ فيها يجيء (أفعل) للصفة المشبهة فيلزم الالتباس . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 136 ـ 137).

واعترض ابن كمال باشا على ذلك بقوله : " واعلم أنه يجب على المصنف أن يقول أنه لا يجيء من لون ولا عيب ظاهر ؛ لأنَّ العيب الباطن يبنى منهُ (أفعل) التفضيل ، نحو : فلان أبلد من فلان ، وكذا أرعن وأهوج وأخرق ، وأعجم وأنوك وأحمق ... وغير ذلك مع أنَّ بعضها يجيء من (أفعل) للصفة أيضا ، ... فلا يطّرد تعليله ، كما لا يطّرد دعواه ، والحكم بأنَّ كل هذه الأمثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع ، بل الواقع الجواز قياسًا " . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 69).

يبدو أنَّ ابن كمال باشا جوّز قياسًا مجيء (أفعل) التفضيل من عيب باطن على أنَّ ما جاء منهما ليس بشاذ ، وهو متابع لمن قبله ، فهذا الرضي الاسترابادي (ت 686هـ) يرى أنه لم يبن اسم التفضيل من باب الألوان والعيوب ؛ لأنه جاء منها (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره ، فلو بُني منها (أفعل) التفضيل لالتبس أحدها بالآخر ، فلو قلنا : زيد الأسود ، على أنه للتفضيل ، لم يعلم أنه ذو سواد ، أبو بمعنى : الزائد في السواد ، وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة يُبنى منها (أفعل) التفضيل ، نحو : فلان أبلد من فلان ، وأجهل منه ، وأحمق ، مع أن بعضاً يجيء من (أفعل) التفضيل لغير التفضيل أيضا ، كـ : أحمق وحمقاء ، وأرعن ورعناء ، وأهوج وهوجاء ، فالأولى أن يقال : لا يُبنى (أفعل) التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة . (ينظر: الرضي الاسترابادي ، 1975م ، 450/3، وأبو الفداء ، الملك المؤيد ، 2000م ، 341/10) .

وردَّ ديكنقوز مجيء (أفعل) التفضيل من العيوب الباطنة وعدّه شاذاً ، قال : " ولا يجيء أيضًا من لون ولا عيب ، أي : لا يجيء من عيب على القياس ظاهرًا كان العيب أو باطنًا ، وأما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو : أجهل وأحمق وأضلَّ فهو على غير القياس فعلى هذا يحتاج إلى تقييد العيب بالظاهر ، كيف وقد عدَّ الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع أنه من العيوب الباطنة" .(ديكنقوز ، 1959م ، 69).

المطلب الثالث : الإعلال

الإعلال : تغيير يحدثُ في أحد أصوات العلة : (الألف والواو والياء) ، ومعهم الهمزة ايثارًا للتخفيف ، بالقلب ، أو الحذف ، أو الإسكان .(ينظر: الرضي الاسترابادي، 1975م ، 66/3).

1. اعتراضه على عدم الإعلال في صيغتي التعجب ، ما أفْعلهُ وأَفْعِل بهِ .

المعروف عند الصرفيين أن تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وأنفتح ما قبلها فتحة أصلية على أن لا يكون في الكلمة الواحدة ، إعلالان . (ينظر: الرضي الاسترابادي ، 1975م ، 173/3، وناظر الجيش ، 1428هـ ، 5003/10).

ولم تعلّ الواو في صيغة التعجب في : ما أقولهُ ولا الياء في الأجوف اليائي : أغليتِ المرأةُ ، على الرغم من توفرت شروط الإعلال ، فـ : ما أقوله ، تشبه صيغ : (مَقْوَل) التي أُعلت بالثقل والقلب إلى : (مقال) ، وكذلك : أغليتِ ، التي حقها الإعلال تشبيها بـ : استجاب في: استجوب ، واستصاب في : استصوب .

وذكر صاحب المراح أنه : " لا يعلُّ مثل : ما أقوله وأغليتِ المرأة ، واستحوذ ؛ حتى يدللن عل الأصل" . (أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 241. 242).

وأضاف ابن كمال باشا معلقًا على ذلك : " أنهُ لا يعلُّ باب ما أفعله ، أي : فعل التعجب ، ولا يعلُّ بعض اليائيات ، نحو أغليتِ المرأة ... وبعض الواويات ، نحو استحوذ عليه الشيطان ... حتى يدللن على أنَّ أصل المعتلات إما واوًا أو ياءً على قياس ما مرّ نحو القَوَد والصَيد ... وتخصيص هذه الكلمات محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها" . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 128) . فابنُ كمال باشا يرى أنَّ الأمر يعود إلى السماع في أصل هذه الكلمات ، على أنَّ أبا زيد يرى أنَّ هذا باب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل ، تقول العرب : استصاب واستصوب ، واستجاب واستجوب ، وهو قياس مطرد عندهم . (ينظر: الجوهري ، 1987م، 563/2، وديكنقوز ، 1959م ، 128).

يبدو أن الإعلال أو التصحيح في هذه الكلمات جاء عند بعض علماء العربية بين القياس على الأصل والشذوذ ، فابن جني يرى أنَّ نحو : استحوذ وأغليتِ المرأة واستنوق الجمل مما هو مطرد في الاستعمال شاذٌ في القياس . (ينظر: ابن جني ، د. ت ، 98/1، وابن يعيش ، 2001، 448/5) . وابن جني يخالف بذلك ما جاء به أبو زيد من أن عدم الإعلال والتصحيح في هذه الكلمات قياس مطرد إلّا أنهُ عاد في موضع آخر مؤكدًا على أنَّ هذه الألفاظ تعدُّ دليلًا على إصالة التصحيح في هذه الكلمات ، قال : " استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة كما استدلوا بقوله عز اسمه : " استحوذ عليهم الشيطان" على أنَّ أصل استقام : استقوم ، وأصل استباع : استبيع ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما قدموا القضاء بأصول هذه الأشياء ولما جاز اوعاؤهم إياه ". (ابن جني ، 2000م ، 190/1، وينظر: رمضان عبد التواب ، 1995م ، 66) .

واعترض ابن كمال باشا على عدم الإعلال بقوله : " وإنما لم يعل أفعل التعجب ، نحو : ما أقول زيدًا وأقْوِلْ بهِ وما أبيعه وأبيع به ؛ لأنه لو أعل لكان للحمل على قال وباع مثلًا ، لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف في الإعلال ... ، وباب التعجب أولى بالتصحيح لتشبهه بالاسم في عدم التصرف " . (ابن كمال باشا ، 1959م، 129، وينظر: الرضي الاستربادي ، 1398هـ، 228/4) .

تناول علماء العربية عدم تصرف أفعل التعجب كونه مشبهًا بالأسماء ، نحو : ما أقوله للحق وما أبيعه ، ويدلك على إلحاقهم أفعل التعجب بالأسماء ، قولهم : ما أميلحه ، حقَّروه كما تحقر الأسماء ، والأفعال لا تحقَّر . (ينظر: ابن جني ، 1954م ، 315. 316، والثاميني، 1999م ، 465).

ويرى بعضهم أنهم صححوا (أفعل التعجب) ؛ وذلك حين أرادوا جموده وعدم تصرفه ، وذلك لم يأتوا بمضارع ، ولم يؤكدوه بمصدر ، فلما جمد هذا الجمود ، ومنع من التصرف أشبه الأسماء ، فصُحّح كالأسماء ، وغلب عليه شبه . (ينظر: ابن يعيش ، 2001م ، 5/ 447. 448) .

2 ـ اعتراضه على علة حذف حرف العلة ، نحو : يَضَعُ .

من وجوه الإعلال في العربية : الإعلال بالحذف ، وهو مطرّد ، وغير مطّردٌ ، والمطّرد ، ما حذفت فاؤه ، نحو : يصِف ويَعِد ، لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، فلو كانت الياء مضمومة لثبتت الواو لتقّربها ، نحو يُوعد . (ينظر: ابن مالك ، 2002م ، 191) .

وذكر صاحب المراح أنه حذفت الواو في نحو : يَضَع ؛ لأنَّ أصله : يُوضِع ، فحذفت الواو ، ثم جعل يَضَعُ مفتوحًا نظرًا إلى حرف الحلق ؛ لأنَّ حرف الحلق ثقيل ، والكسرة أيضًا ثقيلة فأبدلت الكسرة فتحة . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 223، والثماميني ، 1999م ، 377).

واعترض ابن كمال باشا مضيفًا أنه : "جُعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحًا تخفيفًا ؛ لأنَّ حرف الحلق ثقيل ، والكسرة ثقيلة ، والثقيل على الثقيل وعلى ما يقاربه ثقيل ، ولكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة ؛ لأنَّ الفتح عوض عن حرف الحلق ، والأصل إنما هو الكسرة ، فاعتبروا الفتحة العارضة ، وألغوا الأصل ، وإنما لم يحذفوا الواو من يَوْجَل ؛ لأنَّ فتحته أصلية لا عارضة " . (ابن كمال باشا ، 1959م ، 118).

والعلة التي اعتمدها ابن كمال باشا في حذف الواو من نحو : يَضَع وفتح الضاد بعد الفتح ، هي علّة الثقل : ثقل الواو بين الياء المفتوحة والكسرة ، أما فتح الضاد فلثقل حرف الحلق الضاد مع الكسر ، فللتخلص من اجتماع الثقلين جيء بالفتحة العارضة عوضًا عن ثقل الكسر مع حروف الحلق الضاد ، إذا ما علمنا أنَّ الفتح لأجل حروف الحلق مسموع في كل لغة محفوظة ، نحو وَقَعَ يَقَعُ ، ووَضَعَ يَضَعُ ، ووَدَعَ يدع . (ينظر: ناظر الجيش ، 1428هـ ، 3766/8، وابن عصفور ، 1996م ، 28) .

وابن كمال باشا كان متابعا لمن قبله في تعليله لفتح حرف الحلق ، فالزمخشري (ت 538هـ) ، قال : " والذي فارق به قولهم : وجع يوجع ووجلِ يَوجَل ، قولهم : وسِع يَسَعُ ، ووَضَعَ يضَعُ ، حيث ثبتت الواو في أحدهما ، وسقطت في الآخر وكلا القبيلتين فيه حرف الحلق ، وأنَّ الفتحة في يوجع أصلية بمنزلتها في يوجل وهي في يسع عارضة مجتلبة لأجل حرف الحلق ". (الزمخشري ، 1993م ، 523 ، وينظر: أبو الفداء ، 2000م ، 2/ 255).

المطلب الرابع : الحذف غير القياسي :

اعتراضه على إدغام التاءين في أول الفعل المضارع :

اختلف علماء العربية في الأفعال المضارعة التي تبدأ بتاءين ـ إحداهما تاء المضارعة في جواز الإدغام أو فكّة ، وحذف إحدى التاءين ، تناول أحمد بن مسعود ذلك في مصنفه على أنه تحذف التاء الثانية في مثل : تتقلّد ، وتتباعد ؛ لاجتماع حرفين من جنس واحد ، ولعدم إمكان الإدغام ، وعيّنت الثانية ؛ لأنَّ الأولى علامة ، والعلامة لا تحذف . (ينظر: أحمد بن مسعود ، 1420هـ ، 101 ـ 102)

وأضاف ابن كمال باشا معلقًا ومعترضًا : " إذا اجتمع تاءان في فعل مضارع مبني للفاعل ، حذفت الثانية تخفيفًا ؛ وذلك لاجتماع الحرفين من جنس واحد في مثل تتقلّد وتتباعد ، والتلفظ بهما ثقيل على اللسان ؛ والسبب في ذلك إلى عدم إمكان الإدغام ؛ لأنَّ الإدغام عبارة عن إسكان الأول وإدراجه في الثاني ، فيلزم الابتداء بالساكن ، ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع ، كما لا يجوز في اسم الفاعل للمشابهة بينهما" .(ينظر: ابن كمال باشا ، 1959 ، 50).

إنَّ ابن كمال باشا كان متابعًا لمن قبله من علماء العربية وشراح المراح ، فديكنقوز (ت 855هـ) ذهب بقوله : " وإنما تحذف التاء الثانية في مضارع الأبواب الثلاثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد ، وهو ثقيل وعدم إمكان الإدغام حتى يزول ذلك الثقل ، لرفضه الابتداء بالساكن

والحذف للتخفيف أولى من إبقاء المتجانس وإدغامهما والاتيان بالهمزة مع أنَّ همزة الوصل لا تدخل المضارع ؛ لأنه مشابه اسم الفاعل مشابه تامة ، حكما لا تدخل عليه ؛ لعدم الاحتياج إليها ، لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي ، فإنه لما قلّ مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه ، مثل : استخرج و اثَّاقل" . (ديكنقوز ، 1420هـ ،**. (101**

وكان ديكنقوز أكثر تفصيلًا على الرغم من اتفاقهما على علة الثقل في الحرفين المتجانسين ، وعدم دخول همزة الوصل على الفعل المضارع .

أجاز ابن مالك (ت 672هـ) الإدغام في نحو : تتجلى وجلب همزة الوصل ، إذ قال : " إذا أُدغمت فيهما اجتمعت في أوله تاءان ، زدت همزة الوصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة بالإدغام ، فقلت في : تتجلى اتَّجلى " . (ابن مالك ، 1982م ، 2185/4، وابن عقيل ، 1980م ، 251/4، والسيوطي ، د.ت ، 486/3) .

وأنكر ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ذلك بقوله : " لم يخلق الله هذه الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء " . (ابن هشام الأنصاري ، 1979م ، 410/4، وينظر: الشيخ خالد الأزهري ، 2000م ، 761/2) .

وتابع الأشموني (ت 900هـ) ابن هشام في إنكاره على ابن مالك في إدغام ما أوله تاءان ، فقال : " وفيه نظر ؛ لأنَّ تتجلى فعل مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أنَّ الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيًا نحو : تتبَّعَ وتتابع ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل ، فيقال : اتَّبع واتَّابع ، وإن كان مضارعًا ، نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام ، إنَّ ابتدئ به ، لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين " . (الأشموني ، 1988م ، 159/4) .

الخاتمة

1. وُفِّق ابن كمال باشا في اعتراضه على حمل معنى الفعل (أبى) على معنى (منع) ؛ كون وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر إلى أن يحمل على فرعه ، فهو بهذا رفض العلة المنطقية وانتصر لمنطق اللغة .
2. السماع واللغات يقعان في حدود الشواذ الصرفي ؛ لخروجهما عن القياس .
3. اعتمد ابن كمال باشا كثيرًا على العلل الصرفية في اعتراضاته وردوده .
4. اعتمد القياس ، لا سيما في حذف الهمزة في مضارع المزيد بالهمزة .
5. لم يُوفَّق ابن كمال باشا في اعتراضه على عدم مجيء المصدر على وزن اسم الفاعل واسم المفعول ، فيما نقله عن سيبويه ، إذ وَهم فيما نقله عن سيبويه الذي ذكر مجيء المصدر ويراد به اسم الفاعل ، والمفعول ، ومجيء المصدر بوزن الفاعل .

6 . ذهب ابن كمال باشا إلى أنَّ ليس في الفعل الثلاثي المجرد معنى المبالغة والتكثير الموجود في المصدر ، كـ : التهذار ، فهو ليس مصدرًا للفعل (هذر) ولا مصدرًا للفعل (هذّر) ، إذ مصدره التهذير ، وهذا المصدر وغيره من المصادر التي جاءت على غير أفعالها .

7 . احتج ابن كمال باشا في اعتراضاته على علل صوتية وصرفية ، لا سيما في التباس اسم الفاعل بالأمر من باب (المفاعلة) ، إذ يمكن دفع الالتباس بالتنوين الذي يلحق الأسماء ، على أنَّ في هذا اعتبار بحركة الطرف في الأسماء .

8 . اعتمد ابن كمال باشا في حججه على قرينة السياق وهو ما سمّاه بالفرق التقديري لدفع الالتباس بين اسم الفاعل والأمر من (المفاعلة) .

9 . جوّز ابن كمال باشا مجيء اسم التفضيل من عيب باطن وإنَّ ما ذُكِر منها ليس بشاذ .

10 . اتّبع علماء العربية في اعتراضه على إدغام التاءين في أول الفعل المضارع ، نحو تتجلى كون الإدغام يلزمه الابتداء بالساكن ، ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع لمشابهته باسم الفاعل .

المصادر والمراجع

1 . ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات (ت 606هـ) ، (1420هـ) ، البديع في علم العربية ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، ط(1) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

2. ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) :

- الخصائص ، د . ت ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب . بيروت .
- سر صناعة الإعراب ، 2000م ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- المصنف في شرح كتاب التصريف للمازني ، 1954م ط(1) ، دار إحياء التراث .

3. ابن دستوريه ، أبو محمد عبدالله بن جعفر (ت 347هـ) 1998م ، تصحيح الفصيح وشرحه ، تحقيق : محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

4. ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت 669هـ) ، 1996م ، الممتع الكبير في الصرف ، ط(1) مكتبة لبنان .

5. ابن عقيل ، عبدالله بن عبدالرحمن ، (ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل ، المكتبة التجارية الكبرى .

6. ابن كمال باشا (ت 940هـ) ، الفلاح في شرح المراح ، مصطفى البابي الحلبي ، ط(3) ، مصر .

7. ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، (ت 672هـ) :

- إيجاز التعريف في علم التصريف ، 2002م ، تحقيق: محمد عبد المهدي عبد الحي ، ط(1) ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، 1967م ،تحقيق: محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي .
- شرح الكافية الشافية ، 1982م ، تحقيق: أحمد عبد المنعم هريدي ، ط(1) ، جامعة أم القرى .

8. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، (ت 761هـ) ، 1997م ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط(5) ، دار الجيل ، بيروت .

9. ابن الوراق ، محمد بن عبدالله (ت 381هـ) ، 1999م ، علل النحو ، تحقيق: محمود جاسم الدرويش ، ط(1) ، مكتبة الرشيد ، الرياض . السعودية .

10. ابـن يعـيش ، (ت 643هـ) ، شرح المفصـل ، 2001م ، تحقيـق: إميـل بـديع يعقـوب ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
11. أبو حيان الأندلسي. ، (ت 745هـ) ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، ط(1) ، دار القلم .
12. أبو الفداء ، علي بن محمود الملك المؤيد ، صاحب حماة (ت 732هـ) ، 2000م ، الكناش في فني النحو والصرف ، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ـ لبنان .
13. أحمد بن علي مسعود ، (ت 700هـ) ، 1420هـ ، مراح الأرواح ، ط(1) .
14. الأزهري ، الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) ، 2000م ، شرح التصريح على التوضيح ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
15. الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى. ، (ت 900هـ) ، د ـ ت ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
16. الثمـاميني ، أبـو القاسـم عمـر بـن ثابـت (ت 442هـ) ، 1999م ، شرح تصريف الثمـاميني ، تحقيـق: إبراهيم بن سليمان ، ط(1) .
17. الجـاربردي ، فخـر الـدين أحمـد بـن حسـين (ت 746هـ) 2013م ، شرح الجـاربردي عـلى الشـافية في الصرف ، تحقيق : د. جميل عبدالله عويضة .
18. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن (ت 471هـ) ، 1987م ، المفتاح في الصرف ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، ط(1) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
19. الجوهري ، أبو نصر. اسماعيل بن حماد (ت 392هـ) ، 1987، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطارد، ط(4) ، دار العلم للملايين ، بيروت .
20. الحشماوي ، مظهور محمود ، 2022م ، محاكاة بنية اللفظ لمعناه في المحسوسات من كلام العرب ، الفعل الثلاثي المجرد أنموذجًا ، مجلة بحوث اللغات ، جامعة تكريت .كلية التربية للبنات ، مجلد(6) ، العدد (1) ، 2022م .
21. الحملاوي ، أحمـد بـن محمـد (ت 1351هـ) ، د ـ ت ، شـذا العـرف في فـن الصرف ، تحقيـق: نصرالله عبدالرحمن ، مكتبة الرشيد ، الرياض .
22. ديكنقوز ، شمس الدين أحمد ، (ت 855هـ) 1959م ، شرح مراح الأرواح ، مصطفى البالي الحلبي ، مصر ، ط(3) .
23. الـرازي ، أبـو عبدالله محمـد بـن أبي بكـر ، (ت 666هـ) ، 1995م ، مختار الصحاح ، تحقيق: محمـود ناصر ، مكتبة لبنان . بيروت .
24. الـرضي الاسـترابادي ، (ت 686هـ) 1975م شرح شـافية ابـن الحاجـب ، تحقيـق: محمـد نـور ، الحسـن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
ـ 1398هـ ، شرح الرضي على الكافية .
25. ركـن الـدين الاسـترابادي ، (ت 751هـ) ،2004م ، شرح شـافية ابـن الحاجـب ، تحقيـق: عبدالمقصـود محمود عبدالمقصود ، ط(1) مكتبة الثقافة الدينية .
26. الزمخشري ، أبـو القاسـم محمـود بـن عمـرو (ت 538هـ) ، 1993م ، المفصـل في صـنعة الإعـراب ، تحقيق: د. علي بو ملحة ، ط(1) ، مكتبة الهلال . بيروت .
27. سـيبويه ، عمـرو بـن عثمـان (ت180هـ) ، 1998م ، الكتـاب ، تحقيـق: عبدالسـلام محمـد هـارون ، ط(3) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

28. السيرافي، أبو سيعيد الحسن بن عبدالله (ت 368هـ) ، 2008م ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
29. السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية . مصر .
30. الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي ، (1206هـ) ، 1997م ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
31. عبد التواب ، رمضان ، 1995م ، بحوث ومقالات في اللغة ، ط(3) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
32. عضيمة ، محمد عبدالخالق، 1999م، المغني في تصريف الأفعال ، ط(2) ، دار الحديث ، القاهرة . ـ 1955م ، اللباب من تصريف الأفعال .
33. العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت 616هـ) ، 1995م ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: د. عبدالإله النبهان ، ط(1) ، دار الفكر ، دمشق .
34. العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد(ت 855هـ) ، 2010م، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون ، ط(1) ، دار السلام للطباعة والنشر .
35. الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، (ت 110هـ) ، دـ ت ، قدّم له : علي فاعور ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
36. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) د ـ ت ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
37. ناظر الجيش ، محمد بن يوسف (ت 778هـ) ، 1428هـ ، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون ، ط(1) ، دار السلام .

References

1- Ibn al-Atheer (died 606 AH) ,(1420AD) ,AL-Badi in the science of Arabic edition (1) ,umm al-Qura –university ,mecca .
2- ibn jinni, (died 392AH):
_ characteristics ,verified by : Muhammad Ali al- najjar ,orld of books Beiru_ Bridging the syntax in dustry ,2000 AD,edition (1) ,Dar AL-kutub AL –llmiyyah Beirut –lebanon.
_ AL-Munsif in sharh kitab AL- tasrif by AL-mazni ,1945, edition (1) ,Dar ihya AL-turath.
3- Ibn Darstawayh (died 347 AH) ,(1998) ,correction and explanation of AL-Fasih ,supreme council for Islamic Affairs .
4- Ibn Asfour (died 669AH) ,(1996AD),AL-mumti Al-kabirin mor phology .edition (1) Lebanon library
5- Ibn Aqeel .(died 769AH) ,explanation of ibn Aqeel ,Great commercial library .
6- Ibn kamal pasha (died 940AH),(1959AD) AL-falah fi sharh AL-mallah ,Mustafa AL-Babi AL-Halabi ,Egypt.
7- ibn malik (672AH):
_ Brief definition in the science of morphology 2002 AD ,edition (1) Lslamlc university medina.
_Facilitaion the Benefits and completing the objectives 1967 Dar AL-kitab AL-arabi _Explanation of AL-kafiya AL-shafi'h 1982AD,verified by :Ahmed Abd AL-moneim Haridi ,umm AL-Qura university.
8- Ibn Hashim ,(died 761AH) 1979AD,theclearest paths to Alfiyya ibn malik ,edibion (5) ,Dar AL-Jabal ,Beirut .

9- Ibn AL- warraq () 1999AD, the reasons for grammar ,verified by Mahmoud jassim AL-Darwish AL-rasheed library ,Riyadh lsaudi:Arabia.

10- Ibn (died 643 AH) ,2001 AD,verified by :Emil badieyacoub ,edition (1) Dar AL-Kutub AL-llmiyyah ,Beirut ,Lebanon.

11- Abu Hayyan AL-andalus☹ died 745AH),Appendix and supplement in the explanation of the book AL-Tasheel ,veried by :Hassan Hindawi ,edition (1) Daral –qalam .

12-Abu AL-fida (died 732AH),2000AD,AL-Kanash in the art of grammar and morphology verified by :Dr.Riyad bin Hassan ,modern library ,Beirut -lebanon .

13- Ahmed bin masoud (died 700 AH),1420 AD,marah al- arwah , edition (1).

14-AL-Azhari (die 905 AH) ,2000AD ,explanation of statement for clarificarificabion , edition (1) ,Dar AL- Kutub AL-llimiyyah ,Beirut –lebanon.

15- AL-Ashmoni ,(died 900AH),explanation AL-Ashounion ibn malik's alfiyyah edition(1) ,Dar al-kutub al-llmiyyah ,Beirut –lebanon.

16- AL-thamanini ,(died 442 AH),1999d ,explanation tasrif al-thmanini, editron(1)

17- AL-Jarbirdi, (diet 746AH),2013AD ,explanation of al-jarbirdion al-shafiya in morphology ,Dr.jammel abd allah awaida .

18-AL-jurjan ,(died471AH),1987AD,the key in mor phology ,edition (1),AL-Resala foundation ,Beirut.

19- AL-jawhari (died 392AH),1987AD,AL-Sihah taj AL-lughah and sahah and sahih Arabic ,edition (4) ,Dar AL-Llm lil-Malayin Beirut.

20-AL-Hashmaw:madhoor mahmood,2022AD,lmitating the structure of the pronunciation of it's meaning in tangible matters form Arab speech ,the abstract trilateral verb as an example , journal of language ,research ,tikrit university ,college of education for girls ,volume 6 ,llsue1 ,2022AD.

21- AL-Hamalawi (died 1351) ,shadha AL-Arf in Art morphology ,edition : nasrallah Abd AL-Rahman ,AL-Rasheed library ,Riyadh.

22-Diqnoz ,(died 855AH),1959AD,explaning marah al-arwah Mustafa AL-Babi AL-Halabi in Egypt ,edition (3).

23- AL-Razi(DIed 666AH).1996AD,Mukhtar AL-Sahah ,veried by :mahmood nasser ,Lebanon library .

24-AL-Radi AL-Istirbadi ,(died 686AH) ,1975AD,explanation shafiya bin AL-Hajib,Muhammad noor AL-Hassan and others ,Dar AL-Kutub AL-LLmiyyah ,Beirut-lebanon.

_1398AH,explanation of AL-Radi on Alkafia.

25-Rukn AL-Dinal –istarbadi, (died 715AH)2004AD,explanation AL-Shafiyalbn AL-hajib,uerfied by :Abd –AL-Maqsoud mahmood Abd AL-Maqsoud ,edition(1),religious culture library.

26- AL-Zamakh shari (died 538AH),1993AD,detailed in the craft of parsing uerfied by :Ali bou maiha, edition (1) Al-hilal library ,Beirut.

27-Sibowayh (died 180AH),1998AD the book verified by : Abd AL-salam Muhammad harron ,edition (3) al- khanj :library cario.

28- AL-Serafi (died368AH)2008ADexplanation of the book of sibawayh ,verified by :Ahmed mahdali ,Ali seed Ali ,Dar AL-kutub al-llmiyah ,Beirut-lebanon .

29-AL-Sauti (died911 AH) ,Verified by :Abd AL-Hamed hindawi ,al-tawfiqiya library Egypt .

30-AL-sabban (died1206AH),1997AD,AL-sabban footnote's to explanation al-shmarni ,edition (1) Dar al-kutub al-llmiyah ,Beirut-lebanon.

31-Abd AL-Tawap ,1995,research and articals in the language ,edition(3) ,AL-khanji library ,cario.

32-Attia ,1999 ,AL-Mughni in verb conjugation ,edition (12),Dar alhadith ,cario 1955 AD,AL-Lubab aboud verbs conjugation.

33-AL-Akbri (died 616AH) ,1995AD,AL-Lubab in reasons of construction and parsing verified :Abd allah AL-Nabhan ,edition (1),dar AL-Fakra Damascus.

34-AL-Aini, (died855) ,2010 AD, Grammatical objectives in explantion of the al'alfi evidence ,verified by :AL-Muhammad fakhr and other Alsalam printing and publishing .

35- AL-Farazdaq (died 110 H),prescnted to him by :Ali ,edition (1),Dar Al-kutub AL-LLmiyah ,Beirut-lebanon.

36- AL-Mubarrad ,(died 285 AH),Verified by : Muhammad abd AL-khaleq Attiq ,world of Book ,Beirut.

37-Nazir (died 778AH),1428AD,verified by :Ali Muhammad fakhr and others ,edition (1) ,dar AL-salam